وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي
لمملكة البحرين
الربع الثاني 2021

صدر في سبتمبر 2021

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 3
اقتصاد مملكة البحرين 5

نبذة عامة

الاقتصاد البحريني يسجل مستويات موازية لما قبل جائحة كورونا (كوفيد-19)

أكدت النتائج الأولية للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام 2021 على قوة الاقتصاد البحريني وقدرته على العودة لمستويات ما قبل الجائحة، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوى له منذ نهاية عام 2019. ويعكس النمو الاقتصادي الأثر البالغ للتوجيهات الملكية السامية بإطلاق الحزمة المالية والاقتصادية للتعامل مع تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وقرار مجلس الوزراء الموقر بتمديد عدد من مبادرات الدعم ضمن الحزمة خلال الربع الثاني من العام 2021 من منطلق الحفاظ على جهود التنمية المستدامة والاستمرار في دعم القطاعات المتضررة نتيجة الجائحة، بالإضافة إلى النتائج التي تم تحقيقها على الصعيد الصحي واستمرار الحملة الوطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا (كوفيد-19).

- **سجل اقتصاد مملكة البحرين نمواً اسمياً (بالأسعار الجارية) بنسبة 20.7% ونمواً حقيقياً (بالأسعار الثابتة) بنسبة 5.7% في الربع الثاني من العام 2021 مقارنة بنفس الفترة من عام 2020**، مدعوماً بشكل أساسي بنمو القطاعات غير النفطية، وهو ما يمثل تسارعاً ملحوظاً في النمو السنوي مقارنةً بالنسب المسجلة خلال العام 2020 والربع الأول من العام 2021. وتفاوتت نسبة نمو القطاع النفطي الذي سجل نمواً بنسبة 98.3% بالأسعار الجارية مع ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، فيما تراجع بنسبة 2.4% بالأسعار الثابتة، نتيجة التغييرات الموسمية في مستوى الانتاج.

- **وشهد القطاع غير النفطي انتعاشاً على أساس سنوي خلال الربع الثاني من عام 2021 بنسبة 12.8% بالأسعار الجارية وبنسبة 7.8% بالأسعار الثابتة، حيث سجلت جميع القطاعات الاقتصادية غير النفطية الرئيسية نمواً خلال الربع**، وحقق قطاع المواصلات والاتصالات النمو الأعلى على مستوى القطاعات غير النفطية بالأسعار الجارية والثابتة، يليه قطاع الفنادق والمطاعم.

- **واصل الناتج المحلي الإجمالي نموه خلال الربع الثاني من العام 2021 مقارنة بالربع الأول من نفس العام**، حيث سجل نمواً اسمياً بنسبة 6.4% على أساس فصلي، في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 3.5% على أساس فصلي.

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

	2019	2020 *بيانات أولية*	2021 *توقعات*	2022 *توقعات*
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	%2.1	%5.1-	%3.1	%3.1
القطاع غير النفطي	%2.1	%6.2-	%3.8	%3.7
القطاع النفطي	%2.2	%0.1-	%0.0	%0.0
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	%2.3	%10.2-	%12.0	%4.2
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك	%1.0	%2.3-	%1.5	%2.0
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%2.1-	%9.3-	%2.4-	%4.0-
خام النفط (دولار أمريكي للبرميل)	64.0	41.7	65.2	60.5

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 3

اقتصاد مملكة البحرين 5

العوامل الخارجية

الاقتصاد العالمي

شهد النصف الأول من العام 2021 انتعاشاً اقتصادياً عالمياً على الرغم من استمرار تأثر بعض الدول بالتطورات المتعلقة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بدرجات متفاوتة، وكان هذا الانتعاش مدعوماً على نطاق واسع بالحوافز غير المسبوقة من الحكومات، والجهود العالمية المبذولة لاحتواء الجائحة. وبحسب تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الأخير الصادر في شهر يوليو 2021، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 6% في العام 2021 و4.9% في العام 2022. في حين ظلت تنبؤات النمو العالمي بالتقرير دون تغيير للعام 2021 مقارنةً بما ورد بالتقرير الصادر في شهر أبريل لعام 2021 مع بعض التعديلات الموازنة. وخُفِضت توقعات النمو لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لعام 2021، ولا سيما اقتصادات دول آسيا الصاعدة، فيما رُفِعَت نسب التنبؤات للاقتصادات المتقدمة.

خلال الربع الثاني من العام 2021، بدأ التعافي الاقتصادي في أغلب الدول الصناعية السبع الكبرى، ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول مجتمعةً إلى 1.6% مقارنة بالربع الأول من العام 2021، ولكن بدرجات متفاوتة. وأحرزت المملكة المتحدة أعلى معدل نمو فصلي بنسبة 4.8% مقارنة بالربع الأول من العام الحالي، تلتها جمهورية إيطاليا بنسبة نمو وقدرها 2.7%. بينما حققت بقية الدول معدلات نمو فصلية متواضعة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الألمانية نما الناتج المحلي الإجمالي في كل منهما بنسبة 1.6%، أما في جمهورية فرنسا واليابان فبلغ النمو الاقتصادي 0.9% و0.3% على التوالي، فيما شهدت كندا أقل نمو بين الدول الصناعية السبع، بنسبة نمو فصلية بلغت 0.6%. ومن جانب آخر، نما الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي خلال الربع الثاني من العام 2021 بنسبة 2.0% و1.9% على التوالي.

تزامن الانتعاش الاقتصادي العالمي في النصف الأول من عام 2021 مع انتعاش حركة السفر والتنقل وارتفاع الطلب على النفط. ووفقاً لبيانات منظمة "أوبك"، ارتفع الطلب على النفط في الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 3% (أو 2.5 مليون برميل يومياً) على أساس ربعي، وبنسبة ملحوظة بلغت 14% (أو 12 مليون برميل يومياً) على أساس سنوي. حيث تشير التوقعات للفترة المتبقية من هذا العام مقارنةً بالتقديرات السابقة بزيادة الطلب على النفط وارتفاع النمو خلال الربع الثالث والرابع خلال العام 2021. وعدل خبراء مجموعة "أوبك+" توقعهم لنمو الطلب على النفط في 2022 إلى 4.2 مليون برميل يومياً، وهو ما يعد ارتفاعاً من توقع سابق عند 3.28 مليون برميل يومياً. وتتوقع أوبك+ نمو الطلب العالمي على النفط بواقع 5.95 مليون برميل يومياً في 2021 بعد هبوط قياسي بحوالي تسعة ملايين برميل يومياً في 2020 بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19). وبلغ متوسط أسعار خام برنت 69 دولاراً للبرميل خلال الربع الثاني 2021، محققاً ارتفاعاً بنسبة 13% على أساس فصلي.

أسعار النفط الخام - برنت (دولار للبرميل)

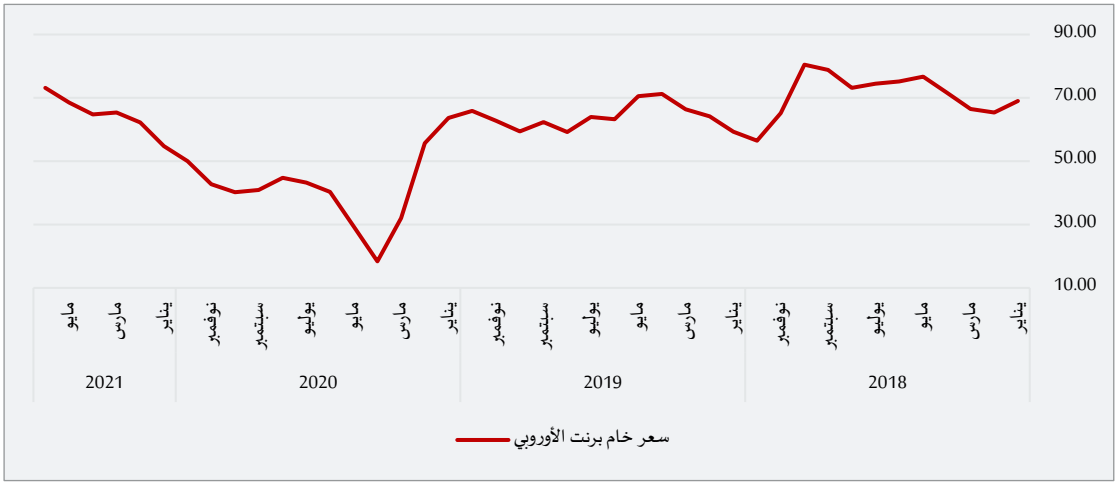

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

كشفت الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية عن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 1.8% في الربع الثاني من العام 2021 مقارنةً بالربع الثاني من العام 2020، وجاء هذا الارتفاع مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 8.4%، حيث بلغ الارتفاع في القطاع الخاص 11.1% والقطاع الحكومي 2.3%، بينما سجل القطاع النفطي تراجعاً قدره 6.9% مقارنة بالربع المماثل من العام 2020. أما بالنسبة لمعدلات نمو الأنشطة الاقتصادية الرئيسية على أساس سنوي، فحققت الأنشطة الجماعية والاجتماعية والشخصية النمو الاقتصادي الأعلى بنسبة 17.1%، تليها أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بمعدل نمو قدره 16.9%، وأنشطة الصناعات التحويلية ما عدا تكرير الزيت بنسبة 15.3%.

أصدر البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة تقديرات النمو الاقتصادي للعامين 2021 و2022، حيث أفاد المصرف المركزي خلال مراجعته الاقتصادية الفصلية أن النشاط الاقتصادي في الإمارات واصل تعافيه في الربع الثاني من العام 2021، مع اقتراب النمو من مستويات ما قبل جائحة كورونا (كوفيد-19)، وتوقع البنك المركزي أن ينمو الاقتصاد الإماراتي بنسبة 2.1% (نمواً حقيقياً) بنهاية العام 2021 وبنسبة 4.2% للعام 2022. أما إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، فمن المتوقع أن يرتفع بنحو 3.8% في العام 2021 وبنسبة مقاربة 3.9% في العام 2022. كما بلغت توقعات النمو للقطاع النفطي نسبة 5% للعام 2022 بعد انكماش بنحو 2% في العام 2021.

المحتويات
نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 3
اقتصاد مملكة البحرين 5

اقتصاد مملكة البحرين

النمو الاقتصادي

في صورة تعكس مدى قوة الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات التي فرضتها جائحة كورونا (كوفيد-19)، ووفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في تقرير الحسابات القومية للربع الثاني من العام 2021، نما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 20.7% خلال الربع الثاني من العام 2021، في حين بلغ النمو الحقيقي 5.7%، على أساس سنوي.

وعلى أساس فصلي، واصل النمو الاقتصادي تسجيل أداءً جيداً، حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نمواً بنسبة 6.4% بينما حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 3.5%، عاكساً فاعلية الجهود الوطنية للتصدي لجائحة كورونا (كوفيد-19)، والوعي المجتمعي لكافة المواطنين والمقيمين والالتزام بالإجراءات الاحترازية والاقبال على حملات التطعيم، التي أسهمت في استمرار وتيرة التعافي الاقتصادي المنشود.

وحقق القطاع غير النفطي نمواً اسمياً بنسبة 12.8% على أساس سنوي، فيما بلغ نموه الفصلي 4.4%، وأما بالنسبة للأسعار الثابتة (النمو الحقيقي) بلغت نسبة النمو 7.8 % على أساس سنوي، و2.6% على أساس فصلي. وأما فيما يخص القطاع النفطي، شهد القطاع النفطي نمواً ملحوظاً بالأسعار الجارية بنسبة 98.3% على أساس سنوي وبنسبة 18.9% على أساس فصلي، ويعزو ذلك لارتفاع أسعار النفط الخام خلال الربع الثاني من العام 2021، في حين شهد القطاع النفطي تراجعاً بالأسعار الثابتة بنسبة 2.4% على أساس سنوي، بينما حقق نمواً فصلي وقدره 7.8%.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

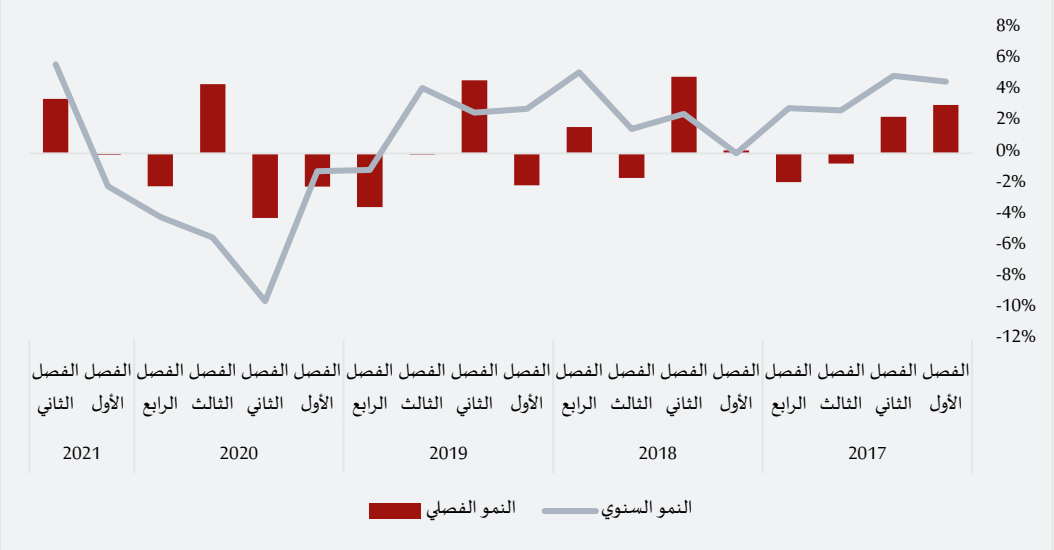

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع غير النفطي

سجلت جميع القطاعات غير النفطية نمواً اسمياً بنسبة 12.8% خلال الربع الثاني من العام 2021 على أساس سنوي، فيما بلغ النمو الحقيقي 7.8%.

وحقق قطاع المواصلات والاتصالات نسبة النمو الأعلى على مستوى القطاعات، بتسجيله نمواً اسمياً بنسبة 44.9% ونمواً حقيقياً بنسبة 47.9% على أساس سنوي. وجاءت هذه النتائج الإيجابية بعد أشهر من افتتاح مبنى المسافرين الجديد بمطار البحرين الدولي والذي أسهم في تطور قطاع المواصلات بمملكة البحرين تطوراً ملحوظاً، تنفيذاً للخطط الرامية إلى تعزيز قدرة وتنافسية القطاع، وزيادة إنتاجيته كمحور مهم من محاور رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

أما قطاع الفنادق والمطاعم فقد جاء ثانياً من حيث الصدارة بتحقيقه نمواً اسمياً بنسبة 40.7% على أساس سنوي، في حين بلغت نسبة النمو الحقيقي السنوية 45.2%. ومن مظاهر التعافي في القطاع، زيادة نسبة إشغال الفنادق في مملكة البحرين، حيث بينت الاحصاءات أن الفنادق من فئة 5 نجوم شهدت متوسط نسبة إشغال بلغت حوالي 33% خلال الربع الثاني من العام 2021 مقارنة مع النسبة المسجلة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي والتي بلغت 16%، بينما حققت الفنادق من فئة 4 نجوم متوسط نسبة إشغال بلغت 47% مقارنة مع متوسط نسبة إشغال الربع الثاني من العام 2020 والبالغة 11%.

وحقق قطاع الصناعات التحويلية نمواً سنوياً اسمياً بنسبة 24.2% مدفوعاً بارتفاع أسعار الألمنيوم العالمية خلال الربع الثاني من العام 2021، وشهد القطاع نمواً حقيقياً سنوياً بنسبة 2.3% حيث سجلت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) نمواً في مستويات إنتاجها بلغ 3.5% مقارنة بالربع الثاني من العام 2020.

وواصل قطاع الخدمات المالية وهو أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي أدائه الجيد خلال الربع الثاني من العام الجاري، مسجلاً نمواً اسمياً بنسبة 10.7%، ونمواً حقيقياً بنسبة 9.4% على أساس سنوي. وكشفت البيانات الخاصة بالنشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نمو إجمالي القروض والتسهيلات من مصارف قطاع التجزئة بنسبة 5.3%، ونمو الودائع من غير المصارف بنسبة 4.4%، كما نما عرض النقد بمفهومه الواسع (ن3) بنسبة 4.1%، وكذلك نمت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 1.2% خلال الربع الثاني من عام 2021 مقارنةً بالربع المماثل من عام 2020.

كما نما قطاع البناء والتشييد نمواً اسمياً بنسبة 7.2%، مدعوماً بازدياد المساحات الإجمالية للتراخيص الصادرة بنسبة 77.3% وكذلك ارتفاع أعداد تصاريح البناء الصادرة بنسبة 38.5%. فيما شهد قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال نمواً اسمياً بنسبة مقاربة بنحو 3%، ونمواً حقيقياً بنسبة 4.7% على أساس سنوي. ومن ناحية أخرى، حقق قطاع التجارة نمواً اسمياً إيجابياً بنسبة 2.7% ونمواً حقيقياً بنسبة 4.2% على أساس سنوي.

واستمر قطاع الخدمات الحكومية بالنمو خلال الربع الثاني من العام 2021، وسجل نمواً اسمياً سنوياً بنسبة 2.4%، بينما سجل قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية ونمواً اسمياً بنحو 7.7%، على أساس سنوي.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على أساس سنوي حسب القطاع

السنة	2020					2021	
النشاط الاقتصادي	السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
النفط الخام والغاز الطبيعي	-28.5%	-11.5%	-47.9%	-20.9%	-30.9%	16.0%	98.3%
الصناعات التحويلية	-7.6%	-6.7%	-15.5%	-8.6%	0.8%	7.5%	24.2%
الكهرباء والماء	10.8%	7.7%	11.0%	11.9%	12.6%	-0.2%	1.1%
البناء والتشييد	-9.5%	-0.3%	-16.2%	-10.5%	-10.9%	-10.3%	7.2%
التجارة	-5.8%	2.3%	-8.0%	-9.8%	-7.4%	-6.4%	2.7%
الفنادق والمطاعم	-43.2%	-31.0%	-60.3%	-37.2%	-44.7%	-22.0%	40.7%
المواصلات والاتصالات	-30.2%	-4.1%	-45.9%	-39.7%	-29.3%	-16.3%	44.9%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	-12.8%	1.6%	-16.6%	-17.2%	-18.2%	-10.8%	7.7%
الأنشطة العقارية	-6.4%	-2.8%	-7.4%	-8.8%	-6.6%	-1.9%	3.0%
المشروعات المالية	6.6%	-2.1%	-3.3%	19.5%	12.5%	9.4%	10.7%
الخدمات الحكومية	-0.5%	-5.1%	-5.2%	-3.4%	13.7%	1.7%	2.4%
أخرى	-8.8%	19.3%	-27.5%	-34.8%	23.3%	-16.0%	14.8%
الناتج المحلي الاجمالي	**-10.2%**	**-3.7%**	**-19.8%**	**-10.6%**	**-5.9%**	**0.3%**	**20.7%**
الناتج المحلي غير النفطي	-7.2%	-2.5%	-15.2%	-8.9%	-1.7%	-1.8%	12.8%

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي حسب القطاع

السنة	2020					2021	
النشاط الاقتصادي	السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
النفط الخام والغاز الطبيعي	-0.1%	1.8%	3.2%	3.4%	-8.6%	2.0%	-2.4%
الصناعات التحويلية	-5.7%	-0.1%	-6.1%	-6.9%	-9.2%	-1.9%	2.3%
الكهرباء والماء	33.6%	31.0%	36.5%	33.8%	33.2%	-4.9%	2.8%
البناء والتشييد	-0.9%	0.3%	-2.1%	0.2%	-2.1%	-0.9%	0.2%
التجارة	-7.2%	-0.1%	-9.0%	-10.1%	-9.6%	-6.2%	4.2%
الفنادق والمطاعم	-43.5%	-32.6%	-61.3%	-36.6%	-44.3%	-20.4%	45.2%
المواصلات والاتصالات	-32.0%	-6.5%	-47.7%	-41.4%	-30.8%	-16.9%	47.9%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	-13.1%	1.2%	-15.2%	-19.3%	-18.5%	-13.0%	3.2%
الأنشطة العقارية	-6.9%	-3.9%	-8.5%	-7.1%	-8.1%	-1.0%	4.7%
المشروعات المالية	6.1%	-2.2%	-3.6%	19.2%	11.0%	7.6%	9.4%
الخدمات الحكومية	0.0%	-6.9%	-3.2%	-0.4%	12.7%	3.1%	3.4%
أخرى	-9.4%	20.1%	-30.0%	-36.6%	29.0%	-16.3%	14.3%
الناتج المحلي الاجمالي	**-5.1%**	**-1.1%**	**-9.5%**	**-5.4%**	**-4.1%**	**-2.1%**	**5.7%**
الناتج المحلي غير النفطي	-6.2%	-1.7%	-12.2%	-7.3%	-3.1%	-3.0%	7.8%

وبالنسبة لمساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الثاني من العام 2021 بلغت نسبة مساهمتها 81.4%، واستمر تصدر قطاع المشروعات المالية بنسبة مساهمة بلغت 17.3%، يليه قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 13.9%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة مقاربة بلغت 13.8%، كما ساهم قطاع البناء والتشييد وقطاع المواصلات والاتصالات بنسب بلغت 7.4% و6% على التوالي.

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

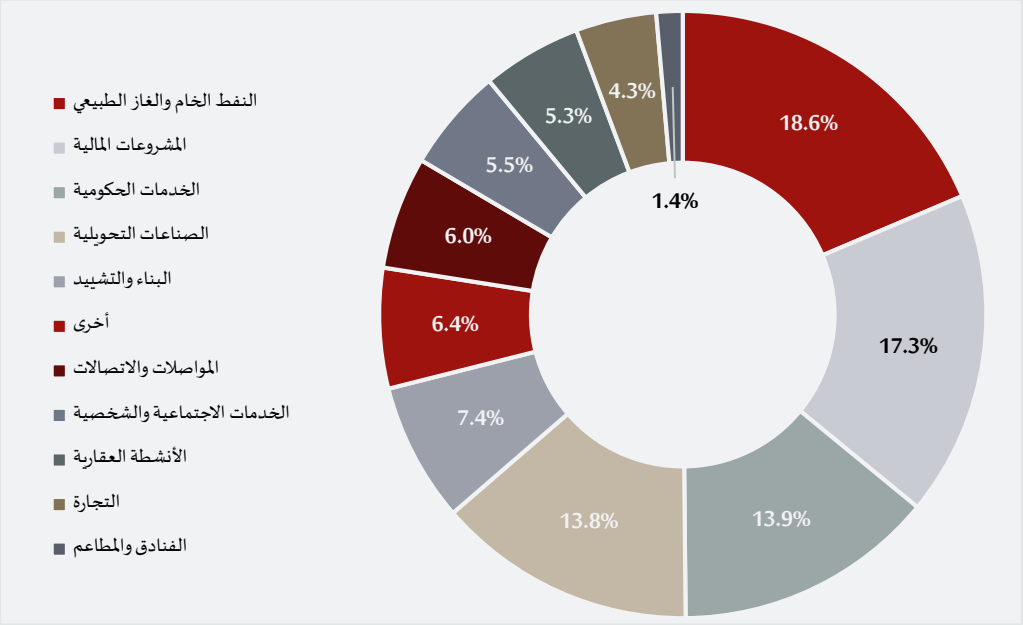

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع النفطي

شهد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للقطاع النفطي نمواً ملحوظاً بنسبة 98.3% خلال الربع الثاني من عام 2021 على أساس سنوي، مدعوماً بانتعاش أسعار النفط الخام عالمياً، في حين، شهد تراجعاً حقيقياً بنسبة 2.4% بالأسعار الثابتة.

وعلى أساس فصلي، واصل القطاع النفطي تسجيل معدلات نمو جيدة، إذ بلغ معدل النمو الاسمي للقطاع 18.9% خلال الربع الثاني من عام 2021، كما سجل القطاع النفطي نمواً حقيقياً بنسبة 7.8% مقارنة بالربع الأول من العام الجاري. ويعزى ذلك لارتفاع إنتاج النفط الخام في حقل أبو سعفة البحري.

بلغ متوسط إنتاج النفط من حقل أبو سعفة حوالي 157,937 برميل يومياً، مشكلاً زيادة بنسبة 9.5% على أساس فصلي، في مقابل تراجع بلغت نسبته 3.8% على أساس سنوي، في حين سجل المتوسط اليومي لإنتاج النفط من حقل البحرين البري تراجعاً فصلياً وسنوياً بنسبة 3.3% وبنسبة 1.7% على التوالي، ليصل إلى حوالي 42,742 برميل يومياً.

وبلغ إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب في الربع الأول حوالي 230,283 مليون قدم مكعب، مسجلاً زيادةً بنسبة 9.4% عن الرقم المسجل في الربع الماضي وبنسبة 4% عن نفس الوقت من العام الماضي. فيما تم إعادة حقن حوالي 33% من إجمالي الغاز المنتج في القطاع النفطي.

متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)

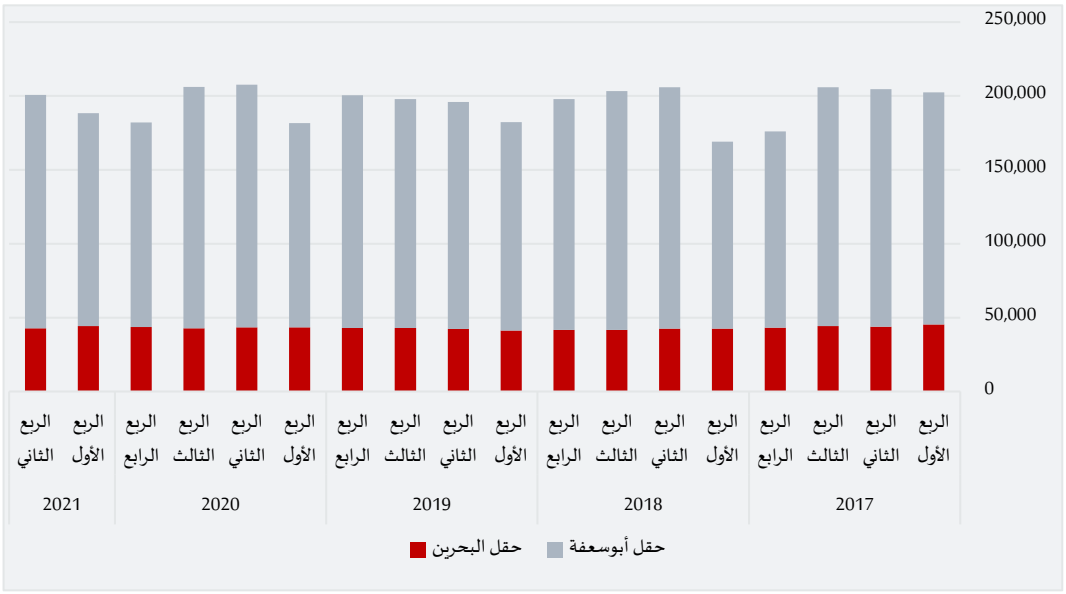

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

وفيما يخص أهم المشاريع الاستراتيجية للقطاع النفطي، بلغت نسبة الإنجاز بمشروع تحديث مصفاة نفط البحرين (بابكو) حوالي 74%حتى شهر سبتمبر 2021، وسيعمل مشروع تحديث مصفاة بابكو على زيادة قدرة المصفاة الإنتاجية إلى 380 ألف برميل يومياً من نحو 267 ألف برميل يومياً حالياً، فضلاً عن زيادة كفاءتها وربحيتها من خلال زيادة العائد من المنتجات عالية القيمة وتحسين الأثر البيئي للمنشأة، ومن المخطط الانتهاء من المشروع خلال الربع الرابع من عام 2022.

المشاريع التنموية

وفقاً لإحصائيات مجلس المناقصات والمزايدات، خلال النصف الأول من عام 2021 تم ترسية مناقصات ومزايدات حكومية تتجاوز الـ 1.3 مليار دينار، حيث نمت قيم المناقصات الممنوحة إجمالاً بنسبة 60% من 820 مليون دينار في النصف الأول من 2020. وكانت الحصة الأكبر من هذه العقود لمشاريع في قطاع النفط ويليه قطاع الطيران، ثم قطاع الأعمال الإنشائية والاستشارات الهندسية.

فيما يخص المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي، فتم خلال الربع الثاني 2021 ترسية مشاريع بقيمة 7 مليون دولار أمريكي بزيادة وقدرها 0.1%، ليصبح إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها حوالي 5.63 مليار دولار أمريكي من أصل حوالي 7.4 مليار دولار أمريكي تم تخصيصها ضمن خطة البرنامج منذ إطلاقه. وضمت المشاريع التي تمت ترسيتها مشروع المدينة الرياضية في منطقة الصخير المندرج تحت مظلة الصندوق السعودي للتنمية، وعدداً من عقود مشاريع الإسكان المندرجة تحت مظلتي صندوق التنمية الكويتي والسعودي، كمشروع مدينة شرق الحد ومشروع إسكان قلالي ووادي السيل.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

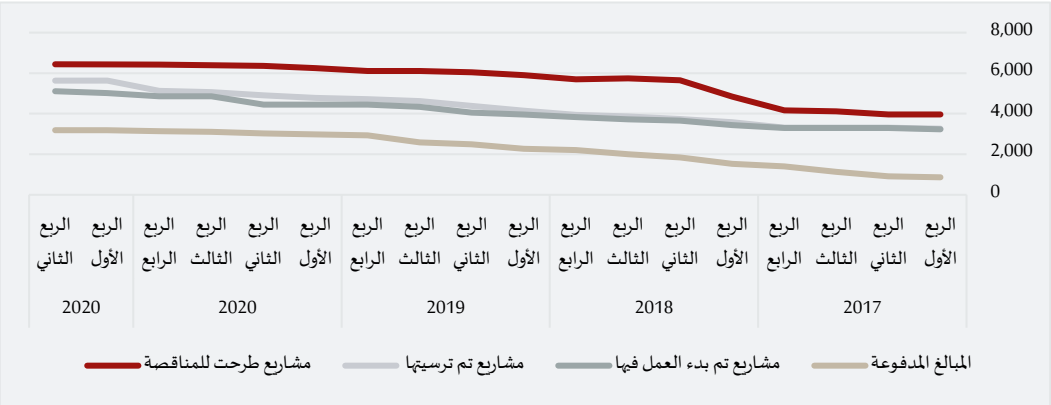

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ومن أبرز مستجدات المشاريع التنموية الأخرى:

- أبرمت شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة)، الذراع العقارية لشركة ممتلكات البحرين القابضة، شراكة مع مجموعة أكور العالمية، لإطلاق فندق جديد تابع لعلامة مانتيس في جزيرة حوار في مملكة البحرين. ومن المقرر افتتاح الفندق في العام 2024.
- من المتوقع افتتاح مسرح الدانة قريباً، وهو المسرح الأول من نوعه في مملكة البحرين ليصبح وجهة سياحية تسهم في تنمية القطاع السياحي والترفيهي في مملكة البحرين والمنطقة بتفاصيله التي تجمع ما بين الملامح الطبيعية وأحدث الأنظمة التكنولوجية.
- بدء الأعمال الانشائية لتنفيذ المرحلة الثانية لمشروع أفنيوز البحرين بكلفة 8 ملايين دينار بحريني، والذي سيشكل امتداداً للجزء الغربي من المرحلة الأولى على مساحة 125 ألف متر مربع بمساحة تأجيرية تبلغ 41 ألف متر مربع، وتتألف من محلات لتجارة التجزئة ومطاعم، إضافة إلى مناطق ترفيهية للأطفال وحلبة للتزلج على الجليد.

التبادل التجاري

وفقاً للبيانات الشهرية للتجارة الخارجية التي تصدرها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل الميزان التجاري للسلع غير النفطية تحسناً واضحاً على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2021، إذ انخفضت الفجوة التجارية بنسبة 70.9% من484.9 مليون دينار في الربع الثاني من العام 2020 إلى 141.1 مليون دينار بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، ويعزو هذا التحسن بشكل أساسي لارتفاع قيمة الصادرات وطنية المنشأ مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي التي شهدت توقفاً جزئية لحركة التجارة الدولية جراء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات غير النفطية خلال الربع الثاني من العام 2021 حوالي 1.11 مليار دينار، مسجلةً زيادة بنسبة 62.3% مقارنة بالربع ذاته من العام 2020، إذ ارتفعت قيمة الصادرات وطنية المنشأ بنسبة 74.8% لتبلغ 0.94 مليار دينار، شكلت مجموعة المعادن العادية ومصنوعاتها كعادتها ما يقارب نصف الصادرات وطنية المنشأ بنسبة نمو سنوية بلغت 47.1%. من جهة أخرى، بلغ إجمالي قيمة الواردات التجارية غير النفطية حوالي 1.25 مليار دينار، بما يمثل نمو قدره 6.9%على أساس سنوي، كما حققت مجموعة المنتجات المعدنية أعلى معدل نمو من إجمالي الواردات بنسبة 135.9%.

التجارة غير النفطية (مليون دينار بحريني)

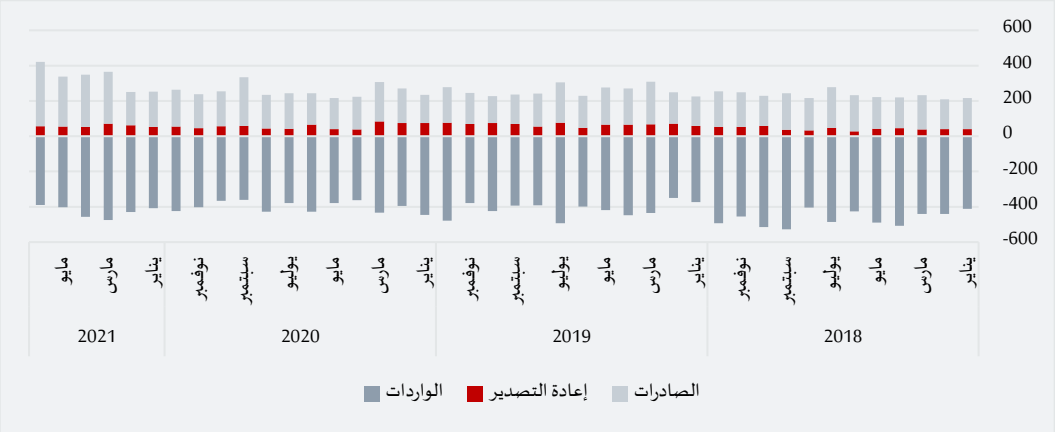

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شؤون الجمارك)

وفيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال الربع الثاني من عام 2021:

الصادرات		الواردات	
الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات	الدولة	النسبة من إجمالي الواردات
المملكة العربية السعودية	%17.7	البرازيل	%14.5
الإمارات العربية المتحدة	%13.4	جمهورية الصين الشعبية	%12.7
الولايات المتحدة الأمريكية	%9.4	المملكة العربية السعودية	%6.8
جمهورية مصر العربية	%7.6	أستراليا	%6.8
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	%5.7	الإمارات العربية المتحدة	%6.1

معدلات التضخم

رغم توقعات استمرار التراجع في معدلات التضخم والتي بلغت 2.6% في الربع الأول من العام الحالي 2021، إلا أن معدل تضخم أسعار المستهلك للربع الثاني من العام 2021 استمر على وتيرته مقارنةً بنسب التضخم المسجلة لنفس الفترة في العام الماضي 2020، فقد بلغت نسب التضخم 0.03% و0.07% على أساس سنوي وفصلي بالتوالي.

حيث سجلت مجموعة "الترفيه والثقافة" أعلى نسبة تضخم خلال الربع الثاني من هذا العام مقارنة بالربع ذاته من العام 2020 بلغت 6.9%، ويعود ذلك لارتفاع الطلب على "الرحلات والحجوزات السياحية" و"الخدمات الترفيهية والثقافية" بنسبة 11.9% و21.4% على التوالي، وذلك نتيجة انتعاش حركة السياحة. وفي المقابل شهدت مجموعة "معدات الصيانة والمفروشات المنزلية" أكبر انخفاض بنسبة 1.9%، في حين احتلت "مجموعات الغذاء" المركز الثاني في الانخفاض بنسبة 1.9% تلها مجموعة "الملابس والأحذية" بنسبة 1.2% في المركز الثالث على أساس سنوي ويعكس هذا الانخفاض عزوف المستهلك عن طلب هذه السلع والخدمات في الفترة ذاتها. وأخيراً شهدت مجموعة التعليم ثباتاً في نسب التضخم بالمقارنة مع الربع الأول من العام الحالي 2021.

تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

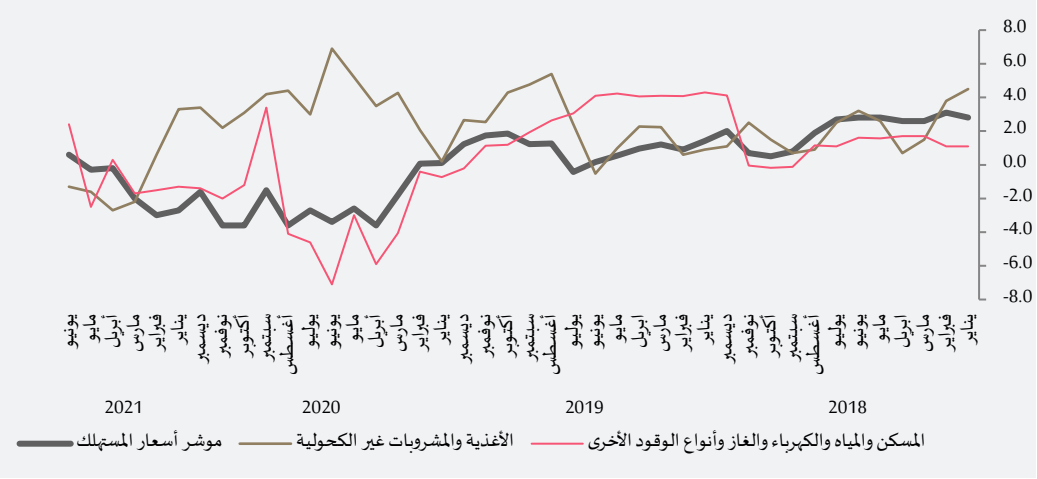

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات الإقراض والودائع

استمر إجمالي القروض في النمو حيث بلغ 10.7 مليار دينار خلال الربع الثاني من العام الحالي بحسب البيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. ونما الإقراض المصرفي المقدم من قبل مصارف قطاع التجزئة بنسبة 5.3% على أساس سنوي، حيث شهدت إجمالي قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال نمواً بنسبة 1.4% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي 2020 مشكلةً 51% من إجمالي القروض. في حين بلغت قيمة القروض المقدمة لقطاع الأفراد 4.8 مليار دينار أي ما يعادل 45% من إجمالي القروض وشهدت نمواً سنوياً بنسبة 7.8%.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار)

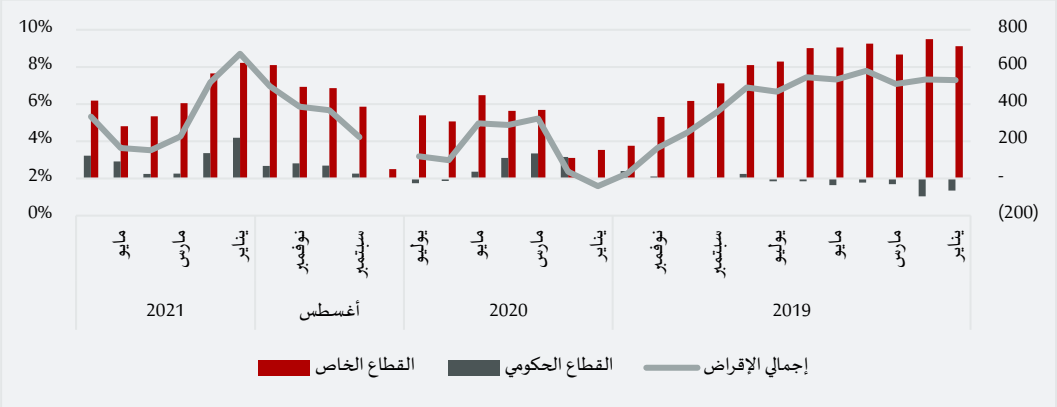

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ومن ناحية أخرى، شهدت الودائع المصرفية لغير البنوك تحسن ملحوظ في أداؤها حيث سجلت نمواً بنسبة 2% على أساس سنوي، ويعول هذا الارتفاع إلى تحسن الظروف المحلية والعالمية من بعد الضغوطات الاقتصادية التي استمرت في الفترة الماضية نتيجة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد شهدت الودائع من غير المصارف بالعملة الأجنبية تباين في نسب النمو حيث سجلت انخفاضاً بنسبة 12.3% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2020 وارتفاعاً بنسبة 23% مقارنة بمطلع العام الحالي 2021. علاوة على ذلك، ارتفعت الودائع بالعملة المحلية (الدينار) بنسبة سنوية وقدرها 7.4% وبنسبة فصلية بلغت 1.2%.

الودائع لغير البنوك (مليون دينار)

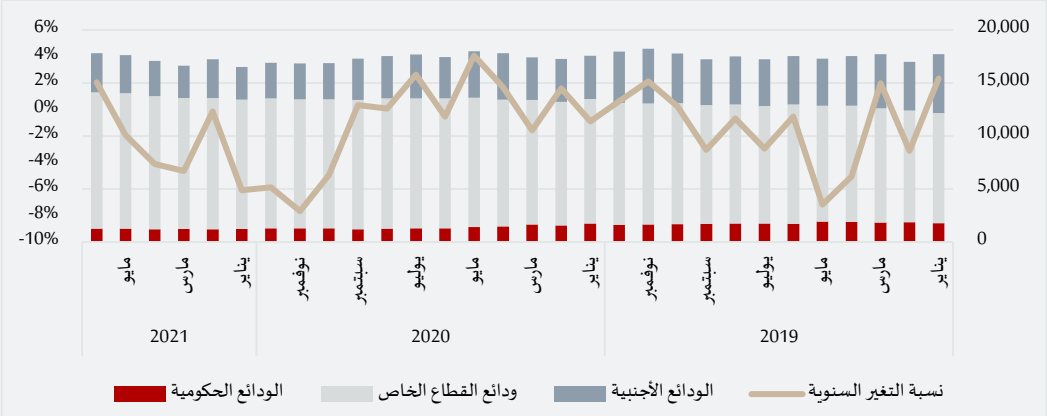

المصدر: مصرف البحرين المركزي

واستمر متوسط سعر الفائدة في الانخفاض تماشياً مع قرارات مصرف البحرين المركزي بخفض أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف في سياق الإجراءات التي يتخذها لضمان انسيابية واستقرار أداء أسواق النقد في مملكة البحرين. حيث استقر متوسط معدل سعر الفائدة على القروض التجارية عند 4.8% في شهر يونيو 2021، بانخفاض وقدره 4.6% مقارنةً بالسنة الماضية، في حين ارتفع متوسط سعر الفائدة للقروض الشخصية بنسبة 6.4% على أساس سنوي ليصل متوسط سعر الفائدة إلى 5.0% في يونيو 2021.

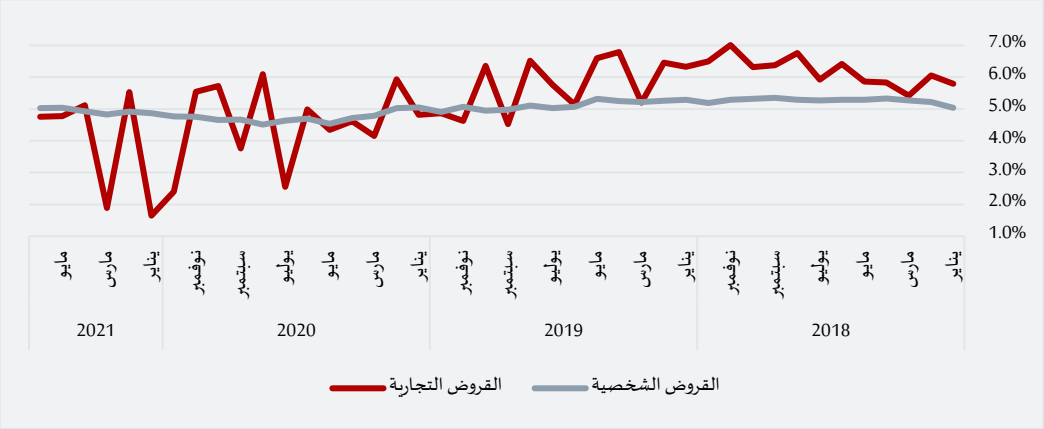

المصدر: مصرف البحرين المركزي

بورصة البحرين

أقفل مؤشر البحرين العام في نهاية الربع الثاني من العام 2021 عند مستوى 1,587.97 نقطة، حين بلغت القيمة السوقية حوالي 9.89 مليار دينار مسجلة ارتفاعاً بنسبة 24.7% مقارنةً بالربع الثاني من العام الماضي. كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة حوالي 60.4 مليون دينار مسجلةً بذلك انخفاضاً سنوياً بنسبة 5.1%، بينما بلغ حجم الأسهم المتداولة 269.1 مليون سهم، محافظةً على مستويات الربع الثاني من 2020. أما عدد الصفقات فقد ارتفع بنسبة 22.8%، ومثلت معاملات قطاع الخدمات حوالي 25.4% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، كما شكّل المستثمرين البحرينيين 72.2% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، بينما استحوذ المستثمرين غير البحرينيين على 27.8% و11.1% من إجمالي حجم الأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام 2021.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي

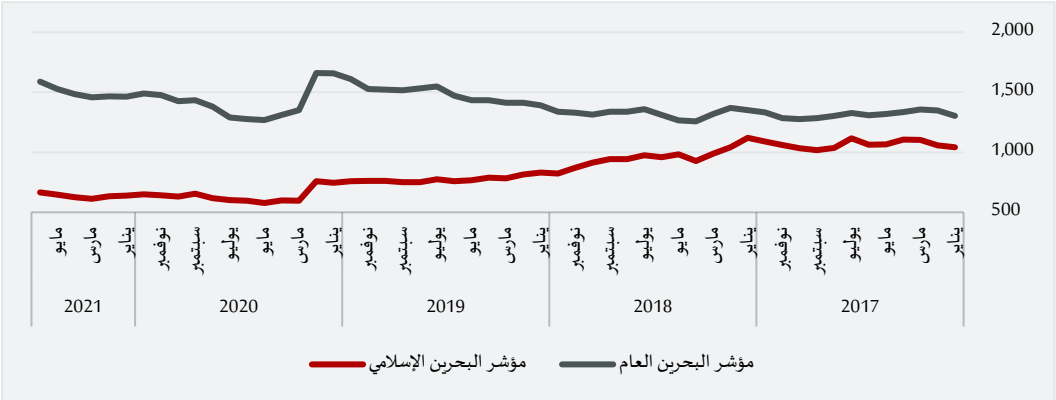

المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (٪)	متوسط السعر (٪)	زيادة الاكتتاب (٪)
7 أبريل 2021	Treasury Bills No. 1855	70	91	1.20	99.697	100
8 أبريل 2021	Sukuk Al Ijarah No. 188	26	182	1.35	-	410
14 أبريل 2021	Sukuk Al Salam No. 240	43	91	1.25	-	308
21 أبريل 2021	Treasury Bills No. 1856	70	91	1.31	99.671	124
22 أبريل 2021	Treasury Bills No. 80	100	365	1.60	98.406	155
28 أبريل 2021	Treasury Bills No. 1857	70	91	1.50	99.623	115
5 مايو 2021	Treasury Bills No. 1858	70	91	1.65	99.584	164
6 مايو 2021	Sukuk Al Ijarah No. 189	26	182	1.70	-	590
12 مايو 2021	Treasury Bills No. 1860	70	91	1.69	99.575	135
19 مايو 2021	Sukuk Al Salam No. 241	43	91	1.65	-	352
26 مايو 2021	Treasury Bills No. 81	100	365	1.74	98.272	306
27 مايو 2021	Treasury Bills No. 1861	70	91	1.68	99.576	287
30 مايو 2021	Treasury Bills No. 1862	70	91	1.67	99.162	362
2 يونيو 2021	Treasury Bills No. 1863	70	91	1.64	99.586	205
9 يونيو 2021	Treasury Bills No. 1864	70	91	1.60	99.598	231
10 يونيو 2021	Sukuk Al Ijarah No. 190	26	182	1.67	-	675
16 يونيو 2021	Sukuk Al Salam No. 242	43	91	1.60	-	513
17 يونيو 2021	Treasury Bills No. 1865	70	91	1.55	99.610	179
22 يونيو 2021	Treasury Bills No. 82	100	365	1.67	98.337	172
27 يونيو 2021	Treasury Bills No. 1866	35	182	1.59	99.205	252
30 يونيو 2021	Treasury Bills No. 1867	70	91	1.51	99.619	183

سوق العمل

وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الثاني من العام 2021، ارتفع إجمالي أعداد العاملين البحرينيين بنسبة 0.7% مقارنة بالربع الأول من العام ليصل إلى 142,798 عامل، مدفوعاً بارتفاع أعداد العاملين البحرينيين في القطاع العام بنسبة 0.3% على أساس فصلي ليصل إجمالي عددهم إلى 48,001 بحريني، بالإضافة إلى ارتفاع أعداد العاملين البحرينيين في القطاع الخاص بنسبة 0.9% ليصل عددهم إلى 94,797 بحريني، فيما استقر متوسط راتب البحرينيين الشهري خلال النصف الأول حيث بلغ 825 دينار للعاملين في القطاع العام و 767 دينار للعاملين في القطاع الخاص. من جهة أخرى انخفضت أعداد العاملين غير البحرينيين بنسبة 1.8% على أساس فصلي، فيما ارتفع متوسط الأجر الشهري بنسبة 0.8% ليصل إلى 264 دينار.

وبالنسبة لبرنامج التوظيف الوطني بنسخته الثانية، فيسير البرنامج وفق المسار الزمني المحدد لتحقيق أهدافه بتوظيف 25 ألف بحريني وتوفير 10 آلاف فرصة تدريبية في العام 2021. وحتى منتصف عام 2021 تم توظيف 17,567 مواطناً في مختلف منشآت القطاع الخاص، وهو ما يشكل ما نسبته 70% من العدد المستهدف في البرنامج، مسجلًا ارتفاعًا بنسبة 26% عن ذات الفترة من العام الماضي.

التغيير السنوي في أعداد المسجلين حسب الفئة (%)

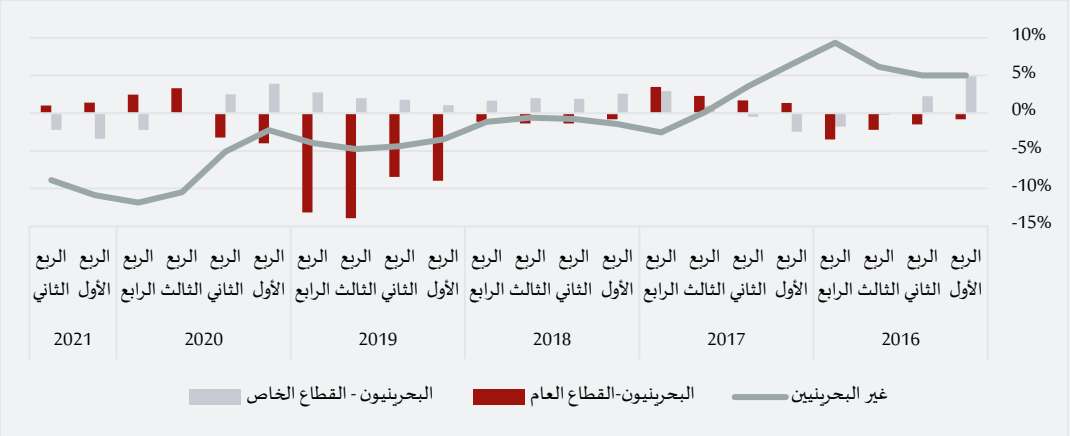

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

- حافظت مملكة البحرين على تصنيفها الثالث على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر كحصة من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). يتناول التقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف أنحاء العالم وعلى المستوى الإقليمي أيضاً. وبحسب التقرير، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مملكة البحرين بلغت 1,007 مليون دولار أمريكي في عام 2020. كما أشار التقرير الى أن الاستثمار الأجنبي في مملكة البحرين في عام 2020 كان موجهاً بشكل رئيسي نحو قطاعات الصناعة، والتعليم، والرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- حققت مملكة البحرين تقدماً بواقع 8 مراتب في مؤشر الأمن السيبراني العالمي 2020 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ، لتحل فيه المركز 60 عالمياً بين 194 دولة، بمجموع 77.86/100 نقطة في المؤشر. يقارن هذا المؤشر مستوى التزام الدول بالأمن السيبراني ويتم قياس ذلك وفقاً لخمس ركائز وهي: التدابير القانونية، والتدابير التنظيمية، والتدابير التقنية، والتدابير الرامية إلى تعزيز القدرات في مجال حماية الأمن السيبراني، وأخيراً التدابير التي تهدف إلى تعزيز التعاون في هذا الشأن. تجدر الإشارة إلى تحقيق مملكة البحرين درجة كاملة 20/20 في ركيزة التدابير القانونية، مما يعكس قوة تشريعات المملكة المتقدمة في مجال الأمن السيبراني.

- تقدمت مملكة البحرين بواقع 9 مراكز لتحل في المرتبة 66 من بين أفضل 100 دولة في مؤشر النظام البيئي للشركات الناشئة 2021 الصادر عن 'ستارت أب بلينك'، كما تحسن تصنيف المنامة بشكل ملحوظ لتحتل المرتبة 337 من أصل 1000 مدينة يتناولها المؤشر. يصنف المؤشر الدول والمدن بناء على ثلاثة مقاييس: الكمية، والجودة، وبيئة الأعمال. احتلت مملكة البحرين المركز الرابع على مستوى الشرق الأوسط والثاني خليجياً في المؤشر، وبين التقرير بأن نظام بيئة الأعمال في مملكة البحرين يساعد على احتضان الشركات الناشئة لوجود أُطر من الأنظمة القانونية وأنظمة دعم الشركات الناشئة ودعم رواد الأعمال.

- حققت مملكة البحرين المركز 47 من بين 181 دولة وسجلت 1/0.779 نقطة في تقرير تنمية الشباب العالمي 2020 الصادر عن رابطة الكومنولث. صنف التقرير مملكة البحرين ضمن الدول ذات "تنمية عالية للشباب"، وقد حققت مملكة البحرين المرتبة الأولى عربياً والرابعة عالمياً في جانب الصحة الذي يتناوله المؤشر. يقيم المؤشر الدول وفقاً لما توفره للشباب في الجوانب التالية: الصحة، التعليم، فرص العمل، المساواة، المشاركة السياسية والمدنية، والأمن والسلام .

- صنف تقرير الاتجاهات الرقمية في منطقة الدول العربية 2021 الصادر عن الإتحاد الدولي للاتصالات مملكة البحرين في المرتبة الأولى من بين 22 دولة عربية من حيث توافر مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة كنسبة مئوية من السكان. يتناول التقرير 22 دولة عربية ويصنفها من حيث التطورات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسهولة استخدامها والوصول إليها.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث يتم تحييد أو إلغاء أثر التغير في الأسعار بين السنة الجارية وسنة الأساس.
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي يتأثر بالتغير في كل من الأسعار وكميات الإنتاج.
الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، أي إجمالي الإنتاج ناقصاً المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى التي تم استخدامها كاستهلاك وسيط أثناء عملية الإنتاج خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
النفط الخام والغاز	يتضمن نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو الجواهر أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية والمعادن اللافلزية وصنع الأثاث وغيرها
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة -المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق- والإنشاءات التجارية الخاصة للمباني والهندسة المدنية، وتركيب المباني وتشطيبها، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب أو البر أو البحر أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى: وكالتي تتضمن أنشطة الإبداع والفنون، والتسلية والأنشطة الرياضية والترفيهية، وأنشطة إصلاح الحواسيب، والسلع الشخصية والمنزلية وغيرها.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كشراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة، مثل تأجير السلع الشخصية والمنزلية، وأنشطة قواعد البيانات، والأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة، وأعمال الديكور الداخلي، وأنشطة التصوير الفوتوغرافي وغيرها.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
الخدمات الحكومية	وتشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2021

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh